التطهير المكاني والبيوسياسة

المشروع الاستعماري الإسرائيلي من عام ١٩٤٧ إلى زمن بناء «الجدار»

. ساري حنفي * .
. ترجمة: منصور عزيز .

* ـ كاتب فلسطيني. أستاذ مشارك في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في الجامعة الأميركية في بيروت (يشكر الكاتب كلَّ مَنْ ساهم في إغناء هذا البحث بالملاحظات، وخاصةً عزيز منصور، وسماح إدريس، وميّ جيّوسي، ومصطفى بيّومي، وعدي أوفير، وأورن يفتاخل)

منذ ظهور الأسطورة الصهيونية «أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرض،»[1] تمثّلتْ سياسةُ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجاهُلِ سكّانها.[2] وترسّختْ هذه الأسطورةُ التأسيسيةُ وظَهَرتْ بطرازٍ حديثٍ تجلّى في سياسة «أرضٍ أوسعَ وسكّانٍ أقلّ» (وتعني كلمةُ «السكّان» هنا الفلسطينيين بالطبع).[3]

والحال أنّ هذا التجاهُلَ المأْسَسَ للشعب الفلسطيني يغذّي الممارساتِ الاستعماريةَ اليوميةَ لدولة إسرائيل ويتغذّى منها. فعلى سبيل المثال تُبنى أجزاءٌ من جدار الضفة الغربية تحديدًا لعزل الوجود المرئيّ للقرى الفلسطينية وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه اللامرئية المفروضة تُديمُ استمرارَ نظامٍ إسرائيليٍّ لا يَقْتل فلسطينيي دولةِ إسرائيل بالكامل ولا يستوعبهم تمامًا أيضًا: ففي حين يُطلَب من هؤلاء الفلسطينيين أن يكونوا موالين لدولة إسرائيل، فإنّهم لم يكافَأُوا بمواطَنَةٍ متساويةٍ مع الآخرين (اليهود): وفي حين تَعتبر إسرائيلُ أنّ القدسَ «عاصمتُها الأبديةُ الموحّدة،» فإنّها لا تحاول استيعابَ ربع مليون فلسطيني داخل هذه المدينة. ثم إنّ اليمين الإسرائيلي، كما اليسار الإسرائيلي، يَسْتخدمان ما يُمْكن أن نسمّيه «البيوسياسة» bio-politics لقَوْلبة الفلسطينيين باستعمال الأدوات الأنثروبولوجية المتطوّرة لتقسيمهم إلى فئات.[4] وهما يَسْتخدمان أيضًا «الاستثنائيةَ» أوْ «حالةَ الاستثناء» state of exception (كما سنَشْرح لاحقًا) لهدفٍ واحدٍ، ألاَ وهو مصادرةُ المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ستقدِّم هذه الدراسةُ حالةَ الاستثناء الإسرائيلية باعتبارها بنيةً دائمةً للإزالة والتهجير السياسيَيْن والقانونيَيْن، تَرْمي إلى تهجيرِ السكان الفلسطينيين داخليّاً أو طردِهم خارجَ الحدود المتغيّرة للدولة الإسرائيلية. وما سوف أَطْرَحه هو أنّ المشروعَ الاستعماري الإسرائيلي هو مشروعُ «تطهيرٍ مكانيّ» spacio-cidal (خلافًا للتطهير العِرْقي genocidal) لكونه يَسْتهدف الأرضَ من أجل تسهيلِ الترانسفير «الطَّوْعي» للشعب الفلسطيني، وجعلِهِ أمرًا حتميّاً، وذلك أساسًا عبر استهداف الفضاء الذي يعيش فيه الفلسطينيون. وفي مثل هذا السياق تصبح عودةُ اللاجئين هي القضيةَ التي تضع على المحكّ مشروعيةَ الجانب الاستعماري للمشروع الصهيوني

I ـ التطهير المكاني في فلسطين

بالمقارنة مع نزاعات استعمارية أو إثنية أخرى (كتلك التي جَرَتْ في الجزائر، والصرب والبوسنة، ورواندا، وغيرها)، فإنّ حرب ١٩٤٨ لم يَنْتجْ عنها الكثيرُ من الضحايا. بل الحقّ أنّ مفهوم «النكبة» يَرْتكز على خسارة الأرض وتحويلِ سكّانها إلى لاجئين أكثرَ من ارتكازه على الخسائر البشرية.[5] فحتى بعد ستّ سنوات تقريبًا على انطلاقِ الانتفاضة الفلسطينية الثانية، يبقى عددُ الضحايا منخفضًا نسبيّاً إذا ما قارنّاه بحملة الإبادة الجماعية طوالَ ستةِ أسابيع في رواندا التي ذهب ضحيّتَها ما يقارب ٨٠٠ ألف إنسان.

---

١ ـ استُخدم تعبيرُ «أرض بلا شعب» في بعض الأحيان من طرف الصهاينة الأوائل للإشارة إلى أنّ المقيمين العرب في فلسطين إبّان الحكم التركي لم يَعْتبروا أنفسَهم «سكّانًا» أو «قومًا» منفصلين عن عرب البلدان المجاورة؛ وفي تلك الأيام، غالبًا ما كان المقيمون العرب في فلسطين يوصفون بـ «مواطني سوريا الجنوبيين» وقد تمت صياغةُ العبارة من قبل الإنجليزي اللورد شافتسبري (Shaftesbury) سنةَ ١٨٥٣؛ وكانت أولُ مرةٍ استُعملتْ مكتوبةً من طرفِ أحد الصهاينة في سنة ١٩٠١. لتفاصيل أكثر حول هذا التعبير، أنظر:

Adam M. Garfinkle, "On the Origin, Meaning, Use and Abuse of a Phrase," **Middle Eastern Studies**, October, 1991.

٢ ـ حسب جولي پتيت، ناقلةً عن ميرون بن ڤنستي Meron Benvenisti، فإنّ المجتمعات العربية كانت في الخريطة الذهنية لليهود «قِطَعًا بيضاءَ لأرضٍ مجهولة» ومضى إلى حدِّ الاعتراف بأنّ المستوطنين كانوا يَعُون وجودَ العرب، ولكنْ «لا مكانَ لهؤلاء في الإدراك اليهودي لمشهدِ الوطن الأم كانوا [أي العرب] مجردَ مجموعةٍ عشوائيةٍ لا شكلَ لها. . تُشاهَدُ من خلالِ جدارٍ زجاجيّ لا يُخترَق» وكان لهم معنًى فقط بصفتهم «موضوعاتٍ لإدراكاتهم [أي اليهود] واهتماماتهم السياسية، لا لأنّهم ذواتٌ لهم حقوقُهم الخاصة» راجعْ:

Julie Peteet, **Landscape of Hope and Despair: Place and Identity in Palestinian Refugee Camps**, (University of Pennsylvania Press, 2005).

٣ ـ راجع التبنّي الحديثَ لهذه السياسة في مقابلة **Haaretz** يوم ٢٠٠٣/١١/١٤ مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (آنذاك) إيهود أولمرت بعنوان «يهود إلى الحدّ الأقصى، فلسطينيون إلى الحدّ الأدنى»

٤ ـ للمزيد حول دور الأنثروبولوجيين الإسرائيليين في تصنيف السكّان، أنظر أطروحة سيدريك پاريزوت Cedric Parızot, **Le mois de la binevenue: réappropriations des mécanismes électoraux et réajustements de rapports de pouvoir chez les Bédouins du Néguev**. EHESS, Paris. Thèse de Doctorat nouveau régime, 21 décembre, 2001.

٥ ـ بلغ عددُ الضحايا حتى تاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ ٣٨٩١ قتيلاً، وعدة آلاف من الجرحى من الجانب الفلسطيني، و١٠٧٤ قتيلاً و٧٥٢٠ جريحًا من الجانب الإسرائيلي من أجل مصدر فلسطيني أنظر http://www.palestinemonitor.org؛ ولأرقام إسرائيلية أنظر http://www.idf.il/daily_statictics/english/1.doc

المشروع الاستعماري الإسرائيلي مشروعُ «تطهير مكاني» لا عِرْقي، بسبب استهدافه الأرضَ لتسهيل الترانسفير «الطوعي» للشعب الفلسطيني وجعلِه أمراً حتمياً

لا يقوم المشروعُ الاستعماريُّ الإسرائيلي على التطهير العِرْقي، بل على التطهير المكاني. فإذا كان المتقاتلون في كلّ نزاعٍ يعرِّفون عدوَّهم، ويَصُوغونَ أسلوبَ عملهم وفقًا لذلك التعريف، فإنّ المستهدَفَ الإسرائيليَّ في النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي هو المكان [1] وتشير التقاريرُ المختلفةُ التي ظَهرتْ عن «لجنة الطوارئ في القدس،» وهي لجنةٌ أسّستْها منظماتٌ غيرُ حكومية في القدس بعد الاجتياح الإسرائيلي في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، إلى التدمير المنظَّم للأماكن العامة. فكلُّ الوزارات الفلسطينية باستثناء اثنتيْن، و٦٥ جمعيةً غير حكومية، تهدّمتْ كليّاً أو جزئيّاً. والمدهش في ذلك لم يكن عملياتِ المصادرة، بل العبثُ والتخريبُ بالأماكن العامة. ففي حين يُمْكننا «تفهُّمُ» سرقةِ الجيش الإسرائيلي للوثائق ولأجهزة الكمبيوتر من وزارة التعليم، وذلك في سياقِ نظرةٍ استشراقية وثقافويةٍ تَبْحث عن «معلومات» تُثْبت أنّ النظامَ التربوي الفلسطيني «محرِّضٌ ومنتجٌ للانتحاريين،» فإنّ السؤال يبقى عن سبب تحطيم الجنود الإسرائيليين لشاشات الكمبيوتر وتدميرِهم للأثاث![2]

خلال حروب جمهورية يوغسلافيا السابقة، نَحَتَ المهندس بوغدان بوغدانوڤيتش Bogdan Bogdanovich تعبيرَ «التطهير المُدني» urbicide ليَصِفَ تدميرَ المدن في البلقان. فالحال أنّ القومية الصربية أَضْفَتْ نوعًا من «الرومنطيقية» على القرى الريفية حيث تَسُودُ روحُ طائفةٍ واحدةٌ، وكانت المدينةُ في هذا السياق رمزًا لتعدُّد الطوائف والثقافات ـ أيْ نقيضًا للمثال الصربي. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلّة فالمستهدَفُ ليس المدينةَ وحدها بل الفضاء (أو المشهد الطبيعي) بأكمله. وكانت البلدوزرات هي آليّات التدمير الأساسية، فهَدَمَتْ شوارعَ ومنازلَ وسياراتٍ ودُنُمًا وراء دُنُمٍ من أشجار الزيتون. إنّها حربٌ في زمن «رُهاب المكان» agoraphobia، بتعبير كريستيان سالمون[3]، ذلك أنّ تلك الحرب لا تَسْعى إلى تقسيم الأراضي بل إلى إلغائها. ويمتدّ أثرُ الخراب على مدّ البصر: خليطًا من المباني المهدَّمة، والسفوحِ المُسوّاةِ بالأرض، والغاباتِ المجروفة. وهذا الخراب المركَّز ليس عبثيّاً ومِنْ صُنْع القنابل ودبّابات الحروب التقليدية وحدها، بل هو نتيجةٌ لتدميرِ دؤوبٍ لأملاكَ الفلسطينيين.[4] إنّه «تطهيرٌ مكانيّ» لا تطهيرٌ مُدُنيّ. وهو تطهيرٌ أكثرُ شموليةً لأنّه يَدْمج «التطهيرَ الاجتماعي» socio-cide (بمعنى استهداف المجتمع الفلسطيني وروابطه الاجتماعية بأكملها)[5] بـ «التطهير الاقتصادي» economo-cide (أيْ منع تنقّل السكّان والبضائع)، و«التطهير السياسي» politi-cide (أيْ تدمير مؤسّسات السلطة الفلسطينية وغيرها من تجسيدات التطلُّعات الوطنية).[6] وقد بلغ هذا التدميرُ ذروتَه عندما قُضِي على ثلثِ مساحةِ مخيَّم جنين.[7]

---

١ ـ استعملتْ إسرائيلُ ما أسمتْه أميرة هاس «أسلحةَ التدمير الخفيف،» وهي أسلحةٌ من شأنها ألاّ تُحْدِثَ ضجةً كبيرةً كقتل الناس على الأقلّ في نظر وسائل الإعلام الغربية راجع Amira Hass, "Weapons of Light Construction," **Haaretz**, January 28, 2003.

٢ ـ أنظر Rema Hammami, Sari Hanafi and Elizabeth Taylor, **Destruction of Palestinian Institutions**. Preliminary Report. April 13, 2002.

٣ ـ ٤ ـ Christian Salmon, "The Buldozer War," **Le Monde Diplomatique**, May 2002.

٥ ـ طَوَّر عالِمُ السياسة الفلسطيني صالح عبد الجواد مصطلحَ «التطهير الاجتماعي» من أجل الإشارة إلى السياسات المستعملة من طرفِ كيانٍ سياسيٍّ ما لتدميرِ كيانٍ آخر تدميرًا شاملاً، لا ككيان وطني سياسي، بل أيضًا كمجتمع في كامل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنّ هدف هذا التطهير هو الاستبدالُ الكاملُ لمجتمعٍ بمجتمعٍ آخر ويُمْكن فهمُ السياسة الإسرائيلية في فلسطين بوصفها مثالاً على التطهير الاجتماعي. أنظرْ Saleh Abdel Jawad, "Sociocide: The Zionist Scheme for the Destruction of the Palestinian Society," printed in 3 parts in **Palestine Report of Jerusalem Media Center**, October, 1997. Saleh Abdel Jawad, "Genèse et Évolution d'un Mouvement de Liberation National: Le Fath," Doctoral Dissertation in Political Science, University of Paris X- Nanterre, 1986.

٦ ـ مثلاً تدميرُ مطار غزّة كرمز للاستقلالية، أو إلغاءُ الدليل الهاتفي الدولي الفلسطيني (٩٧٠)، إلخ. أنظر أيضًا كتابَ باروخ كيميرلنغ حول التطهير السياسي، وفيه صَرَّحَ بأنّ الهدف الأساسي للحكومة الإسرائيلية هو تدميرُ السلطة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، وأيةِ سياسةٍ فلسطينيةٍ على وجه العموم. Baruch Kimmerling, **Politicide, Ariel Sharon's War Against the Palestinians** (London: Verso Press, 2003).

٧ ـ نَجَمَ عن غزو هذا المخيم تدميرُ ١٨٤٦ مسكنًا، من بينها ٦٨٠ دُمّرتْ كليّاً و١١٦٦ دُمّرتْ جزئيّاً

إنّ هدفَ المشروع الإسرائيلي خلال الانتفاضة هو تنفيذُ نوعٍ من «الترانسفير (الترحيل) الديموجرافي،» أو كما وصفه وزيرٌ إسرائيليٌّ بـ «الترانسفير الطوعي» للسكّان الفلسطينيين عن طريق تحويل الإقليم الفلسطيني territory إلى مجرد «أرض» land. وتحضِّر إسرائيلُ لهذا النوع من الترحيل السكّاني من خلال التطهير المكاني، بل إنّه منذ بداية الانتفاضة رَحَلَ حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني، أيْ ما يقارب ٣,٣٪ من السكّان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة. كما أنّ بعض الفلسطينيين هُجِّروا داخل الأراضي المحتلة عامَ ٦٧ نفسها؛ فمثلاً نزح حوالي ٥٠٠٠ شخص (أيْ ٨٥٠ عائلة) من المدينة القديمة في الخليل إلى القرى المجاورة بسبب الاستيطان اليهودي ومنع التجوّل.

ثم إنّ هدم البيوت يشكّل وسيلةً أخرى لفرض هذا الترانسفير. فمنذ بداية الانتفاضة [الثانية] في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ وحتى ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، تأثّر ١٢,٧٣٧ شخصًا بشكل مباشر بتدمير ١١٣٤ منزلاً في غزّة والضفة الغربية، مع الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام قد تضخَّمتْ منذ ذلك الحين.[١] وأكثرُ هذا الهدم حَدَثَ في رفح وجنين ونابلس والخليل والقدس، ومعظمُ اللاجئين الجدد نتيجةً لهدم تلك البيوت سَبَقَ أن كانوا أصلاً لاجئين من عامَيْ ١٩٤٨ أو ١٩٦٧.[٢]

كما أنّ ذلك الترانسفير يَحْصل حين يجرَّدُ السكّانُ من جنسيّتهم. وهذه هي حالةُ ٢٠٠ ألف فلسطيني وَجَدوا أنفسَهم خلفَ جدار الفصل العنصري، لا ينتمون الآن لا إلى الأراضي الفلسطينية ولا إلى أراضي دولة إسرائيل: إنّهم، واقعيّاً، بلا دولةٍ ولا مكان.

هذا «التطهيرُ المكاني» أصبح ممكنًا بسبب تجزئةِ الأراضي الفلسطينية إلى مناطق A, B, B-, B+, C, H1, H2. فوفق هذا المخطَّط، تغدو تنميةُ البنية التحتية الفلسطينية الوطنية شبهَ مستحيلةٍ، لا جرّاءَ شرذمة المكان فحسب بل أيضًا بسبب شرذمة النظام السياسي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال لا تستطيع السلطةُ الوطنية الفلسطينيةُ تنفيذَ مشاريع خزّانات المياه لمجموعة من القرى إذا كانت الأنابيبُ ستمرّ في المنطقة C. ذلك لأنّ الطريقَ بين بيت لحم والخليل مقطوعةٌ منذ العام ١٩٩٩ بسبب عدم سماح إسرائيل بعبور منطقة C. وقد كانت هناك تنميةٌ حَضَريّة في منطقتيْ A وB فعلاً، ولكنّ هاتيْن المنطقتيْن تبقيان محاصرتيْن دائمًا من قِبل المناطق الإسرائيلية، الأمرُ الذي يعوّق أيَّةَ إمكانيةٍ للتمدُّد الحَضَري سواء كان الغَرَضُ صناعيّاً أو سكنيّاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المؤسسات الدولية المختلفة ـ بسبب عجزها عن الضغط على إسرائيل أو عدم رغبتها في ذلك ـ تتردّد في التفاوض مع السلطة الإسرائيلية بشأن تمويل مشاريع في القدس أو في المنطقة.[٣]

١ ـ ١ ـ خصائص التطهير المكاني. هناك خصائصُ عديدةٌ للمشروع الإسرائيلي في التطهير المكاني. أولاً، التطهير المكاني هو إيديولوجيةٌ إستراتيجيةٌ استعماريةٌ تطبَّق في فلسطين/إسرائيل بمعزلٍ عن عملية السلام. فحتى بعد توقيع اتفاق أوسلو، تضاعَفَ عددُ المستوطنين أكثر من ثلاث مرّات (من ١٢٠ ألفًا إلى ٤٣٠ ألفًا)، وازدادت مناطقُ الاستيطان ضعفًا واحدًا. وبعد توقيع بروتوكول الخليل عامَ ١٩٩٧، وعن طريق صدور ستة أوامر عسكرية، أَوْقفتْ إسرائيلُ عملَ ٤١٦ عاملاً كانوا يقومون بإعادة تأهيل مدينة الخليل العتيقة[٤] في هذه الأثناء تُواصِلُ «المنظمةُ الصهيونيةُ العالمية» WZO رسمَ مخطّطاتٍ للاستيلاء على المزيد من الأراضي. فعلى سبيل المثال، حَضّرت المنظمةُ المذكورةُ بين عامَيْ ١٩٨٣ و١٩٨٦

---

١ ـ وهذا حسب تقرير وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNRWA ليوم ٢٠٠٣/٥/٣١ وغالبًا ما يصف المكتبُ الناطقُ باسم القوات العسكرية الإسرائيلية سببَ تدميرِ منزلٍ ما فإمّا أنّ المنزل كانت تَقْطنه عائلةُ إرهابيٍّ موقوفٍ أو مطلوبٍ أو ميتٍ، أو أنّ البيت كان يُستعمل لإطلاقِ النار على الجنود، أو أنّ الأماكن المجاورة كانت تحمي رجالاً مسلّحين، أو أنّ المنزل تمّ بناؤه بدون رخصة ولكنْ، في كثير من الأحيان، ليست هناك تفسيراتٌ لأسباب التدمير

٢ ـ لتفاصيل أكثر عن التدمير يُمْكننا القولُ إنّه «خلال الشهور الخمسة عشر الأولى من الانتفاضة، ارتفعت الحسائرُ الماديةُ إلى ٣٠٥ ملايين دولار أميركي وخلال الغزو الذي دام طوال شهر مارس/أبريل، دَمَّرَ الجيشُ الإسرائيلي ونَهَبَ ما قيمتُه ٣٦١ مليون دولار أميركي من الخيرات والممتلكات ومنذ بداية الانتفاضة إلى غاية شباط/فبراير ٢٠٠٢، دَمّر القصفُ وأعمالُ الهدم ٧٢٠ بيتًا بالكامل، وَخرَّبتْ ١١,٥٥٣ بيتًا، وأصابت ٧٣,٦٠٠ شخصًا، و٣٠ مسجدًا، و١٢ كنيسةً، و١٣٤ بئرَ ماءٍ، وتضرّرت المقابرُ، واقتُلِعتْ ٣٤,٦٠٦ شجرة زيتون وفاكهة، وصودر ١,١٦٢٠٤ دنمًا من الأراضي، وأُحرق وجُرِّفَ ١٤,٣٣٩ دنمًا من الأراضي وخلال غارة مارس/أبريل، دُمّر ٨٨١ منزلاً، وتضرّر ٢,٨٨٣ منزلاً في مخيمات اللاجئين مُوقعًا الضَّرَرَ بـ ٢٢,٥٠٠ شخصًا. وفي قطاع غزة، دُمِّرَ أكثرُ من ٦٠١منزلاً تمامًا، وما يقارب ١٦ ألف دنم من أراضٍ معظمُها زراعيةٌ تمّ 'حَلْقُها' من طرف الجيش الإسرائيلي » آنظر http://www.palestinemonitor.org

٣ ـ Sari Hanafi and Linda Taber, Donors, **International Organizations, Local NGOs. The Emergence of the Palestinian Globalized Elite** (Jerusalem: Institute for Jerusalem Studies, 2004).

٤ ـ Anita Vitullo, "People Tied to Place: Strengthening Cultural Identity in Hebron's Old City," **Journal of Palestine Studies**. XXXIII, No. 1 (Fall), pp. 68 - 83.

على عكس صورة إسرائيل التي يُزْعم أنّها «تقوم برسم استراتيجيات لكلّ شيء» فإنّنا نرى أنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تخلق مشاكل ليس فقط للفلسطينيين بل للمجتمع الإسرائيلي أيضاً.

مخطَّطًا إقليميّاً يقترح توسيعَ شبكة الطرق الجانبية للمستوطنات على أساس أربعة مبادئ: دمجُ شبكة الطرق في إسرائيل مع الضفة الغربية؛ وزيادةُ مساحة الأرض المخصَّصة للمستوطنات؛ وربطُ المستوطنات اليهودية بعضِها ببعضٍ؛ وفصلُ هذه الأخيرة ـ في الوقت نفسه ـ عن «المستعمرات العربية.»[1] هذا، وما تزال هذه الخططُ متَّبعةً في تنمية بنية المستوطنات منذ ذلك الوقت.

أما الخصوصيةُ الثانية للتطهير المكاني فتتمثّل في إنكار وتجاهل التنمية الديموجرافية للمجتمع الفلسطيني. فلم تقم إسرائيلُ بأيّ دراساتٍ تقدِّم معلوماتٍ ديموجرافيةً موثوقةً تخصّ الشعبَ الفلسطينيَّ في أراضي ١٩٦٧. والدراساتُ الديموجرافيةُ الموثوقةُ الوحيدةُ هي تلك التي عَمِلَ عليها أنثروبولوجيون إسرائيليون عن نظام «الحمولة» (القبيلة) بهدف المراقبة وإحكام السيطرة. ففي عام ١٩٨١ كُلِّفَ «قسمُ التخطيط المركزي في الجيش الإسرائيلي» الأخصائيَّ الإسرائيليَّ ديڤيد شامشوني Shamshoni بتحضير خطة لـ ١٨٣ قريةً، ولم تكن الخططُ التي طَلَع بها مبنيةً على أيّ مُسوحاتٍ بل على معلوماتٍ مجمَّعةٍ من مخاتير القرى [2]

ثالثًا، لم يتم تبريرُ التطهير المكاني على أساسٍ سياسيّ أو أمنيّ فقط، بل أيضًا عبر حقول الإنسانيات وبخاصةٍ دراساتُ الجُنُوسة (الجَنْدر) وفي هذا المجال دَرَسَتْ تمارا نيومن نظامَ الأمومة كممارسةٍ وخطابٍ للمستوطنين، مركِّزةً على محاولات النساء استخدامَ مسألة الأمومة في سبعينات القرن العشرين لتوسيع مستوطنة «كريات أربع،» وعلى التوغّل في قلب الخليل. فلقد قام المستوطنون، بحجّة إقامة مستشفى للولادة، بالسيطرة على مبنى الدبوية وعلى جزء من مقام سيِّدنا إبراهيم، وبتأسيس مقبرةٍ يهودية. وبحسب تحليل نيومن، فقد استُخدمت الأمومةُ لإعطاء طابعٍ إنسانيّ وغيرِ سياسي من أجل تحويل الفضاء الخاص إلى فضاءٍ عامّ (أيْ لتحويل البيوت الفلسطينية إلى مستشفى للمستوطنين) [3]

وتتمثَّل الخصوصيةُ الرابعة للتطهير المكاني في طبيعته الثلاثية الأبعاد، كما وصفها أستاذُ العمارة إيال وايزمن Eyal Weizman في كتابه **الاحتلال المدني**، وفي مقاله «سياسات العمودية.» وقد لاحظ النَجَفي وكاستنر أنّه ليس في وسعنا فهمُ هندسة الاحتلال إلاّ بطريقةٍ ثلاثية الأبعاد. فهناك المسائل غيرُ المحلولة التي تتعلّق بمياه المجاري، والآثار، والأنفاق، وخزّاناتِ المياه، والأجواءِ الإقليمية، وهلمّجرّاً. وهذه التعقيداتُ الظاهرة برهنتْ للأطراف المفاوضة خلال عملية أوسلو استحالةَ الحلّ الثنائيّ الأبعاد. فالاقتراحُ الإسرائيلي استند إلى إعطاء الفلسطينيين سيادةً محدودةً على الأراضي، ولكنْ مع الاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على البنية التحتية (التربة السفلى) وعلى الأجواء الإقليمية (الفضاء الجوي). بكلمات أخرى، نحن أمام سندويشٍ سياديّ (إسرائيل ـ فلسطين ـ إسرائيل) على امتداد البعد العمودي. ولقد توصّل تقنيو السلام (أي الأشخاص الموكلون متابعةَ رسم الخرائط باستمرار حتى إيجاد «الحلول») إلى اقتراحاتٍ جنونيةٍ لحلّ مشكلة الحدود الدولية بأبعادٍ ثلاثية [4]

---

١ ـ Meron Benvenisti, **The West Bank Data Project - A Survey of Israel's Policies** (Washington: American Entreprise Institute for Public Policy Research, 1984).

٢ ـ في سنة ٢٠٠٣، لاحظ دانيال سيدمان Daniel Seidmann، وهو أحد المحامين الإسرائيليين الذين يَعْملون مع الشعب الفلسطيني على إيقاف الجدار الفاصل، أنّ الضبّاط العسكريين الذين حَدّدوا طريقَ الجدار قد استعملوا خرائطَ تتعلق بمنطقة القدس ترجع إلى سنة ١٩٦٧ وراجع Anthony Coon, **Town Planning Under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank**, 1991.

٣ ـ Tamara Neuman, "Maternal 'Anti-politics' in the Formation of Hebron's Jewish Enclave," **Journal of Palestine Sutides**, Winter 2004, 33 (2), pp. 1-20.

٤ ـ Sina Najafi & Jeffry Kastner, "The Wall and the Eye," **Cabinet Magazine Online**, #9, Winter, 2002/03.

أما الصفة الخامسة للتطهير المكاني فهي أنّه لا يَصُوغ المكانَ فقط، بل الحدودَ أيضًا فممارساتُ إسرائيل الاستعمارية تقوم برسم مستمرٍّ للحدود، خالقةً بذلك نوعًا جديدًا من التُّخوم. إنّها تخومٌ متنقّلةٌ، زئبقيّة، ومُبْهمةٌ ولقد عَيّنتْ هذه التُّخوم مساحتيْن مختلفتيْن تمامًا: المساحةَ الفلسطينية، ومساحةَ المستوطنات. ويعود للاحتلال الإسرائيلي أن يحدِّد ما هو للظهور والنُّور وما هو للطَّمْس والعتمة، ما هو مفتوحٌ ومباحٌ وما هو محجوبٌ ويستحيلُ الوصولُ إليه.(١)

أخيرًا، تتمثّل الصفةُ السادسة للتطهير المكاني في أنها تَسْتهدف تحويلَ الأراضي الفلسطينية إلى مجرد بانتوستانات، أو جيوبٍ غير متّصلة، أو حتى إلى مخيّمات، حسب تعبير عدي أوفير وأريالا أزولاي.(٢) وما يثير الانتباهَ هو أنّ الجيش الإسرائيلي قَدَّمَ في آب (أغسطس) ٢٠٠٤ للبنك الدولي خطةً للطرق والجسور والأنفاق الجديدة التي ستُبْنى وتُسْتخدم من قِبل الفلسطينيين، وطَلَبَ تمويلَ البنية التحتية للمشروع. لذا، فإنّ إسرائيل لم تعد ملتزمةً بتقديم أراضٍ متّصلةٍ إلى الدولة الفلسطينية، بل اكتفت بتقديم «شبهِ دولةٍ» ذاتِ أراضٍ لا تتّصل إلاّ بوسائلِ النقل.

١ ـ ٢ ـ جدار الفصل بوصفه إنذارًا نهائيًا للتطهير المكاني إن ما يَشْعره الإنسانُ عندما يقوم بزيارة جدار الفصل حول القدس هو أنّ التطهير المكاني قد بَلَغَ في جنونه وحلوله الجحيمية مدًى بعيدًا. فالجدار يحطِّم المنظَر الطبيعيّ، وحياةَ الإنسان الفلسطيني، ويجعل أيَّ حلّ سياسي ـ سواء كان دولةً واحدةً أو دولتين ـ مستحيلاً. إنّه ليس مجرّدَ عازلٍ ماديّ، بل هو أيضًا عازلٌ نفسيٌّ، ووظيفيٌّ، وثقافيٌّ ـ اجتماعيّ، وجيوسياسيّ.(٣) وعلى عكس صورة إسرائيل التي يُزعم أنّها «تقوم برسم استراتيجياتٍ لكلّ شيء،» فإنّنا نرى الآن إلى أيّ مدًى تَخْلق المؤسسةُ العسكريةُ الإسرائيليةُ مشاكلَ ليس فقط للفلسطينيين بل للمجتمع الإسرائيلي أيضًا؛ فليست لدى هذه المؤسسة أيّةُ رؤيةٍ لحلّ النزاع، وكلُّ ما تَفْعله هو الهروبُ إلى الأمام. وحتى إذا قُدِّم جدارُ الفصل كحلٍّ أمني، فإنّه يُخفي نموَّ مجتمعٍ مستوطنين يَحْمل صورةَ ما يُشْبه الحلمَ البرجوازي الأميركيَ حيث تسيطِر على الأحياء أسوارٌ وأبراجُ مُراقبة. والحقّ أنّ الشركة التي قَدَّمتْ فكرةَ الجدار مع أبراجه ونظامه الكهربائي إنّما هي شركةٌ أميركيةٌ فعلاً.

إنّنا الآن نَدْرس التطهيرَ المكانيَّ على المستوى السياسي الإجمالي (الماكرو)، ولكنْ من المؤكّد أنّ على الباحثين في المستقبل توضيحَ كيفية توظيف هذا التخطيط على المستوى الصغير (المايكرو)، كأنْ يتساءلوا مثلاً: كيف يتفاعل المستعمَرُ مع المستعمِر، أو كيف يقاوِمُ الفلسطيني ذلك التخطيطَ ويتجاوز بنيةَ السلطة القائمة؟ أما على المستوى الماكرو السياسي، فعلينا أن نسأل عن ماهية الآليّات المتَّبعة من قِبل إسرائيل لفرض نظامها الاستعماري، وعن طريقة تفاعُلِ هذا النظام مع المجتمع الدولي (أيْ مع المموِّلين والمؤسسات الدولية)؟

II ـ السلطة البيو ـ الاستعمارية وحالةُ الاستثناء

كيف أصبح التطهيرُ المكاني ممكنًا في الأراضي الفلسطينية؟ كيف حكمتْ وسادت إسرائيلُ في مشروعها الكولونيالي؟ سأجادل هنا أنّ السبب يعود إلى وجود أشكال جديدة من السيادة في الحكم الاستعماري، يمكن إدراكُها عند نقطة التقاء البيوسياسة bio-politics من جهة، والاستخدامِ الشاملِ لحالةِ الاستثناء من جهةٍ أخرى.

يُظْهر جورجيو أغامبِنْ، في تطويره لمفهوم البيوسُلْطة، كيف تَحْمل السيادةُ (Sovereignty) معها «سلطةً على الحياة» عن طريق حالة الاستثناء، لكونها سلطةً فوق القانون، ولكونها أيضًا حاميةً للقانون عند تطبيقه. والحاكم، كما وصفه الفيلسوف الألماني كارل شميت، هو الذي قد يُعْلن حالةَ الاستثناء أيْ أنّ السيادة لا تتميز بالنظام الذي يكرِّسه الدستورُ، بل بتعليقها هذا النظامَ «ليس الاستثناء هو الذي يُطْرَح من القاعدة، بل إنّ القاعدة هي التي تَخْلق الاستثناءَ بتعليقها نفسَها. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تؤسِّس من خلالها القاعدةُ نفسَها باعتبارها قاعدةً، بواسطة الحفاظ على العلاقة معها. » ويصبح هذا التعليقُ المؤقّتُ تدبيرًا مكانيّاً جديدًا ومستقرّاً إنّ الدولة الأمنية في وقتنا الحاضر هي الدولةُ التي تُحْكم بالإدارة أكثرَ ممّا تُحْكم بالقوانين، وخاصةً بعد واقعة ١١ سبتمبر

لقد حَوّلت السلطاتُ الإسرائيليةُ الفلسطينيين كسكّان إلى شيءٍ تَجبُ إدارتُه، عوضًا عن أن يكونوا أفرادًا جاملين للفعل التاريخي أو الاجتماعي. هذا لا يعني أنّهم لم يستطيعوا النهوضَ ومقاومةَ هذه السلطة، لكنّ هذه الأخيرة حاولتْ تقليصَ المسارات الذاتية للأفراد إلى مجرّدِ أجساد: أجسادٍ مستعمَرةٍ، مجرّد أرقام. ولذا تمّ تصنيفُهم وتبويبُهم إلى لاجئين، عديمي الجنسية، قاطنين لمناطق A , B, B-, B+, C, H1, H2 (بحسب تصنيف أوسلو)، أو قاطنين للمناطق المتاخمة للجدار الإسرائيلي في الضفة وخلفه، أيْ إرهابيين محتملين (بحسب تصنيف ما بعد ١١ أيلول)، إلخ. إنّ هدفَ هذا التصنيف، إذًا، هو أولاً للإقصاء exclusion، ولجعل التطهير المكاني مشروعًا ممكنًا.

بذلك، تحوّلَ الشعبُ الفلسطينيُّ إلى مجموعاتٍ سكانيةٍ مختلفةِ التصنيف، بل ومتخاصمة، ولكلٍّ منها مصالحُها الخاصّة إزاء

---

١ ـ Christian Salmon, op cit.

٢ ـ ورقة مقدمة في مؤتمر عُقِدَ في معهد Van Leer (آذار/مارس ٢٠٠٤)

٣ ـ Rassem Khamaisi, "From Centrality to Fringe: Jerusalem/ Al-Quds Planning and Development Space Between Two Walls," Paper for "Cities in Collision," Van Leer Jerusalem Institute, November 2004.

حوّلت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين إلى مجرد أجساد مستعمَرة، مجرّد أرقام، لاجئين عديمي الجنسية، إرهابيين محتملين

سُبُل حلّ الصراع: وهكذا غَدَتْ مصلحةُ السكّان الفلسطينيين في القدس، مثلاً، البقاءَ خارج المشروع الوطني الفلسطيني (بهدف الحفاظ على التأمين الاجتماعي والصحّي وإمكانيات العمل) بعدما حَوّلتْ إسرائيلُ الأراضي الفلسطينيةَ إلى «ائتلافٍ بانتوستاناتٍ» يَصْعب عليه منافسةُ إسرائيل كما أنّ التجزئة الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة خَلَقتْ منهما كيانيْن متمايزيْن، لكلٍّ منهما مجموعةٌ سكانيةٌ مختلفةٌ متأثّرةٌ بتنميطاتٍ وصراعاتٍ على السلطة خاصةٍ بكلٍّ منهما.

ولكنّ هذا الشكل من السيادة التي تمارسها السلطةُ لا تَعْمل حسب منطق الإلغاء أو الإقصاءِ الأحاديّ الجانبِ فقط. فالفلسطينيون، رغم كونهم رعايا القانون الذي يطبَّقُ عليهم، مستثنوْن من اللجوء إليه. فحياتُهم مقيَّدةٌ بالأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تقيِّد المجالَ الشخصيّ نفسَه. إنّهم في إسرائيل مثلاً لا يمكنهم الزواجُ من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد أن حَكَمتِ المحكمةُ الإسرائيليةُ العليا عامَ ٢٠٠٣ بعدم السماح بلمّ شمل عائلتي المتزوِّجيْن بهذه الطريقة. أما حالةُ فلسطينيي القدس فهي النموذجُ الأكثرُ صراحةً للعبةِ الدمج/الإلغاء: فهم مندمجون (من خلال السياسة الإسرائيلية القاضية بضمّ القدس وإعلانِها عاصمةً موحَّدةً لدولة إسرائيل)، ولكنّهم مستثنوْنَ أيضًا (فالخدماتُ المقدَّمةُ إليهم جدُّ ضئيلة، ولا يوجد مخطَّطٌ هيكليٌّ للإعمار، والمدينةُ معرَّضةٌ فعليّاً للتقسيم)؛ وهم مستثنَوْن من الحصول على الجنسية، لكنّهم مندمجون في الكيان بوصفهم حاملي هويةٍ مقدسية. بيْدَ أنّ عجز المجتمع الدولي عن رؤية إسرائيل كدولةٍ مستعمِرةٍ يعود إلى أنّ تشريعاتها تجاه الأكثرية «البيْضاء» التي تعيش في منطقة «طبيعية» (أي السكان اليهود داخل الخط الأخضر) تَطْمس ممارساتِها في حقّ الأقلية التي تعيش في حالة الاستثناء ـ وأعني فلسطيني دولة إسرائيل، وفلسطينيي القدس، وفلسطينيي المناطق المختلفة داخل الأراضي المحتلّة عامَ ٦٧، واللاجئين داخلَ المخيمات وخارجَها مع هذه التصنيفات، التي تقابلها أنظمةُ استثناءٍ مختلفةٌ، تستطيع إسرائيلُ تقييدَ البناء السكني في القدس الشرقية من جهة وتدميرَ المنازل المشيَّدة من دون تراخيص «قانونية» من جهة أخرى وبفضل حالة الاستثناء نفسها، يتمّ تقييدُ البناءُ السكني لفلسطيني المناطق المختلفة داخل الأراضي المحتلّة عامَ ٦٧. لِنأخذْ هذا المثالَ الصارخَ لأنظمة الاستثناء. فالمرسوم العسكري رقم ٤١٨، المسمّى بـ «مرسوم تخطيط البلدات والقرى والمباني في يهودا والسامرة،» سُنَّ لتنظيم الحصول على رُخَصِ بناء. لكنّ البند السابع، المسمّى بـ «الصلاحيات المميّزة،» يعطي «مجلسَ التخطيط الأعلى» القدرةَ على «تعديل أو تعليق صلاحيةِ أيِّ مخطَّطٍ أو ترخيصٍ لمدّة معيّنة؛ [والقدرةَ على] التمتّع بصلاحيات أيٍّ من اللجان المذكورة في البندين ٢ و٥؛ وعلى إعطاءِ أيّ ترخيص تستطيع أيُّ لجنة من اللجان المذكورة في البندين ٢ و٥ منحَه أو تعديلَه.»[١] بمعنًى آخر، بإمكان الحاكم العسكري استعمالُ هذه الاستثناءات لإلغاء القانون نفسه الذي نُشِر لتنظيم رخصة البناء ولقد بيَّنتْ دراستُنا الميدانية فعلاً أنّه تمّ استخدامُ البند السابع بشكلٍ مكثّف.

لقد جَعَل نظامُ الاستثناء الانتقالَ إلى حيِّز التنفيذ مباشرةً في ظروف «قانونية» معينة، إلى حدِّ السماح بالقتل من دون تدخُّل المحاكم أو القضاء، أمرًا مقبولاً. وبهذه الطريقة نستطيع القول إنّ الفلسطيني إنسانٌ مقصيٌّ Homo Sacer، يُمْكن قتلُه دون أية عواقب.[٢] إنّ أعمال القتل الإسرائيلية المتكررة والمعفاة من القضاء[٣] ممكنةٌ لأنّ الدستور الإسرائيلي يمارس سلطته

---

١ ـ Coon, op. cit, p. 280.

٢ ـ يَسْتخدم أغامبن مفهومَ «الإنسان المقصيّ» باعتباره شكلاً براديغماتيّاً لفكفكة إشكاليات السياسة في عصرنا الحالي، ولظهور أشكال جديدة من الدكتاتوريات بشكل خاصّ ويُستوحَى هذا المفهومُ من القانون الروماني القديم إنّه الإنسان الذي لا يُمْكن أن يقدَّم قربانًا (لأنّه أقلُّ جدارةً من أن يشكّل قربانًا للألهة) ولكنْ يُمْكن قتلُه من دون أن يُعدّ قاتلُه مُذْنبًا راجع، Agamben, op. cit.

٣ ـ تبعاً لمنظمات حقوق الإنسان، كانت هناك ٢٩٧ عمليةَ قتلٍ غير قانوني، ١٤٩ منها ضحاياها عابرون أو «غيرُ مقصودين» قُتلوا عندما كانوا قرب الضحية أو معها، و٣٧٤ منها ضحاياها أطفالٌ و٢٥ امرأة أنظر

B'Tselem Report: Illusions of Restraint: Human Rights Violations During the Events in the Occupied Territories, 29th September - 2nd December, 2000.

بطريقةٍ تَسْمح بالقتل دون أن يُعتبر هذا القتلُ عقابًا ولا أضحيةً، بل هو ببساطة تحقيقٌ لـ «القدرة على التعرُّض للقتل» المتأصِّلة في وضع الشعب المستعمَر، أي الفلسطيني.

إنّ المجتمع الدولي، بصمته و/أو احتجاجاته الخجولة، يشجِّع إسرائيلَ على الاستمرار في هذا الاتجاه. والحقّ أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند اجتياحِها بلدةً ما، تقوم بإعلانها منطقةً عسكريةً، مانعةً بذلك الصحافةَ والأجانبَ من دخولها. ففي نظام الاستثناء، من المهمّ إبقاءُ هذا الاستثناء غيرَ مرئيّ، وذلك من أجل منع الإعلام من مشاهدته. ولهذا السبب، تحوّلتْ، بين الحين والآخر، جميعُ البلدات ومخيّمات اللاجئين تقريبًا إلى مناطق عسكرية.

الجديرُ ذكرُه أنّ منطق البيو ـ سلطة لا يؤثِّر في المجتمع المُستعمَر فقط بل في مجتمع المستعمِر أيضًا، إذ هناك الكثيرُ من التمييز بين اليهود أنفسِهم. ففي ثمانينيات القرن العشرين، اعتُبر الدمُ «غيرُ النقيّ» ليهود الفالاشا (من أصل أثيوبي) دمًا غيرَ قابلٍ للنقل إلى يهودٍ آخرين وحُرِم اليهودُ الشرقيون (المزراحيون) من مساحاتٍ يُعبِّرون فيها عن ثقافتهم الشرقية، إلخ. وفي هذا الصّدد يُظْهر أورين يفتاخل هذه السياسةَ الإسرائيليةَ عَبْرَ ما يسميه السياسةَ الأثنوقراطيةَ وانبثاقَ تصنيفاتٍ طبقيةٍ ـ إثنيةٍ في نظام «الأپارتهايد المتسلِّل» فحسب قوله، انبثقتْ مواطَنَةٌ طبقاتية منهجية هي مزيجٌ من:

«سياسات التهويد والسيطرة الدينية ـ القضائية وظهرتْ عدّةُ أنواع من المواطَنة، تختلف بتركيبتها وقدراتها القانونية والعُرْفية. وتنقسم كلُّ فئة داخليّاً، خصوصًا بين المجموعات الدينية، على أساس الجنس؛ فالذكور يتمتّعون بموقعٍ أعلى. وتَشْمل هذه المجموعات أ) المواطنين اليهود «العاديين،» ب) اليهود المتشدّدين، ج) «اليهود المزيّفين» (معظمهم مهاجرون روس يُعترف بهم يهودًا بحسب قانون العودة الإسرائيلي، ولكنّهم غيرُ معترَفٍ بهم كذلك من قِبل المؤسسة الدينية)، د) دروز، و) الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية، ز) البدو، ح) عرب القدس الشرقية والجولان، ط) الفلسطينيين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، ك) العمّال المهاجرين »[1]

إضافةً إلى ذلك، قام النظامُ الإسرائيلي بفرض مفهومٍ معيّنٍ للصراع، وعرقل أيَّ مفهوم بديل لاحظوا العنفَ المعنويَّ والجسديَّ غيرَ المسبوق الموجَّهَ إلى الإسرائيليين المعارضين للاستعمار لاحظوا القمعَ الذي أصاب حركةَ «تعايُش» المؤلَّفة من عرب إسرائيليين لاحظوا كيف يُسجَنُ بعضُ الرافضين للخدمة العسكرية ولاحظوا المضايقات الجدّيةَ التي تعرَّض لها الأكاديميون الإسرائيليون الذين يشكّكون في المؤسسة السائدة (كإيلان پاپيه ونيفي غوردون)

ثم إنّ حالات التعليق والاستثناء suspension & exception هذه قد فُعِّلتْ جغرافيّاً في كلّ مكان وفي أشكال مختلفة ففي الأراضي المحتلّة، تُطْلق هذه الحالاتُ القضائيةُ خصوصًا في المناطق المنكوبة كنابلس أو في مخيّمات اللاجئين إنّ التعليق هو القاعدة الرئيسية للعبة. فلقد أصرَّتْ إسرائيلُ وأميركا، منذ السنة الثانية لانتفاضة الأقصى، على **وقف إطلاقِ النار** عوضًا عن الإصرار على **إنهاء الاحتلال**؛ كما أنّ المفاوضات كانت ومازالت تتعلّق بـ «الأمن» بدلاً من السياسة. إنّه استثناءٌ بناهُ المستَعمِرُ باسم «الأمن»، و«مكافحة الإرهاب»، و«الطوارئ» و«الأزمات الإنسانية.»

بيْد أنّ مفهوم أغامبِنْ لدولة الاستثناء ليس قضائيّاً ـ قانونيّاً فحسب، وإنّما يَنْبع أيضًا من الأفعال على الأرض ومن الأمر الواقع. لذا تتأتّى للدولة المُستَعمِرة إمكانيةُ الفعل عبر إعلان حالةِ استثناءٍ من أجل بناء جدار الفصل العنصري [2] غير أنّ أغامبِنْ لم يأخذْ في الحسبان إلى أيّ حدّ يُمْكن أن يصبح الاستثناءُ مهيكِلاً، ومن ثم مُهيكِلاً وممأسِسًا للحياة. وأما سِيدي محمد بركات فتمكّن من أنْ يلاحظ بنيةً أوضحَ في الأنظمة المستعمِرة وأنظمةِ ما بعد الاستعمار، إذ قامت هذه ببناء «جسمٍ للاستثناء» corps d'exception خاصٍّ بالمستعمَرين وقد لاحظ بركات، من خلال دراسته للاستعمار الفرنسي للجزائر، حقيقةً أساسيةً: هي الإذعانُ الكاملُ من طرف السكّان المستعمَرين، منذ بداية الاستعمار، لنظامِ استثناءٍ قانونيٍّ ففي الجزائر مثلاً، تمّ خلقُ فئةٍ تسمّى «مَواطن فرنسي بلقب شخصي» (citoyen français à titre personnel) حيث الجنسيةُ لا تورَّث. وحسب بركات، «فإنّ الجسم الذي يُختزَلُ فيه المُستعمَرُ هو تحديدًا جسمُ استثناء، ذلك لأنّ ذلك المستعمَر يَخْضع لقانونٍ جزائي موازٍ مختلفٍ عن القانون العامّ، وخاصٍّ بالمُستَعمَر.»

نوجز القولَ بأنّ هذا «التطهير المكاني» يصبح ممكنًا من خلال آليّتيْن. الأولى هي البيو ـ سياسة المستخدمة من قِبل إسرائيل والثانية هي قدرةُ هذه السلطة على إعلان حالة الاستثناء وفرض حالةِ التعليق غير أنّ المستعمَرين ليسوا سلبيين إزاءَ هاتيْنِ الآليتيْن فهم يَسْتخدمون وسائلَ عنيفةً ولاعنيفةً، فيطوِّقون المستوطنين بعد أن كانوا مطوَّقين بهم، ويَبْنون البيتَ والمجتمعَ، ويَظْهرون للعيان على الرغم من محاولات طمسهم ـ وذلك بتعبئة حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني. والمفارقة أنّه لا يُمْكن للترانسفير الفلسطيني «الطوعي» أن يمرّ إلا مصحوبًا

---

١ ـ Oren Yiftachel, "The Shrinking Space of Citizenship. Ethnocratic Politics in Israel," **Middle East Report**, no. 223, Summer 2002.

٢ ـ من مقابلة شخصية مع الباحثة مي جيُّوسي

إنّ سياسة التطهير المكاني هي، في ذاتها، سياسةٌ انتحارية لأنّ الجسم المنزوعَ الجذورِ الذي تخلقه هو جسم معدٌ للانفجار!

بآخرَ إسرائيليّ. وتُظْهر المؤشّرات في هذا المجال أنّ ثمة مجموعاتٍ إسرائيليةً تهاجر من إسرائيل، وأنّ عامَ ٢٠٠٣ شَهِدَ أقلَّ هجرةٍ قادمةٍ إلى إسرائيل منذ العام ١٩٧٥!

III ـ خاتمة: مقاومةُ النظام الاستعماري وعنادُ المستَعمَرين

حاولتُ في هذه الدراسة أن أبيّن أنّ التطهيرَ المكاني يصبح ممكنًا من خلال البيو ـ سياسة التي تَخْلق جسمًا مجتَثّاً من الأرض de-territorized body، كالفلسطينيين بلا مكانٍ أو كاللاجئين من دون أرضٍ مثلاً. فالحال أنّ التطهيرَ المكاني يخلِّف جسمًا بلا مكان، ولكنّ الجسم يغدو ذاتًا من جديد من خلال تفجيره لنفسِه ضدّ عدوٍّ مصنّفٍ بيولوجيّاً وإثنيّاً (وقد تَرَدَّدَ خطابيّاً الحديثُ عن اليهود بدلَ الحديث عن الإسرائيليين، خاصةً منذ بداية الانتفاضة الثانية).

إنّ سياسةَ التطهير المكاني هي، بذاتها، سياسةٌ انتحارية فالجسمُ المنزوعُ الجذورِ الذي تَخْلقه هو جسمٌ مُعَدٌّ للانفجار لأنّه جسمٌ لا علاقة له بأرض: جسمٌ يدور فلكيّاً، قمرٌ تابعٌ satellite وفي عصر القطب الواحد، عصرِ الإمبريالية الكليّة وأحاديةِ السيطرة، الأميركية، يغدو الجسمُ ذاتُه غيرَ خاضعٍ للسيطرة وغيرَ قابلٍ للتحكّم، ومستعدّاً دائمًا للانتقام. إنّ الأقمار التابعة هي أشياء مرصودةٌ للتحكّم، لكنْ من الصعب التحكُّمُ بها أو السيطرةُ عليها والنتيجة هي العودةُ إلى موقع الصفر Ground Zero، وإنْ كانت منتجةً من قِبل إرهابِ أفراد (كحادثة برجيْ مركز التجارة العالمية) أو من قِبل إرهابِ دولة (كجرفِ مخيّم جنين)

ولكنّ العنف ليس الوسيلةَ الوحيدةَ للمقاومة. فالفلسطينيون يعلّقون أهميةً خاصةً على تحدّي نظام الاستثناء عن طريق البناء بدون رُخَص، حتى وهم يَعْلمون أنّ البناء يمكن أن يدمَّر ويُظْهر مسحٌ أجريتُه عن حجم الاستثمارات التي قام بها فلسطينيو الشتات داخل الأراضي المحتلة استثمارًا قويّاً في مجال البناء [1]

والحال أنّ البيو ـ سياسة المعمولَ بها، ونظامَ الاستثناء الذي يُعلنه الحاكمُ في حالة الفاعلين الإسرائيلي والفلسطيني، يتمّ تعزيزهُما بفضلِ سلسلةٍ من تبادل أدوار الضحايا. ففي مرآة التفاعلات والإسقاطات، يَنْظر الإسرائيليون إلى نفسهم على أنّهم الـ ضحايا الاستثنائيون، وهو استثناءٌ يَنْبع من حالة الهولوكوست «الاستثنائية.» ويَعْتبر الفلسطينيون، بدورهم، أنفسَهم الـ ضحايا المطلقين (لكونهم آخرَ المستعمَرين، واللاجئين الأعظمَ عددًا للفترة الأطول)، ويبنون هذا الشعورَ بالاستثنائية بدءًا من النكبة. في السياق نفسه، وبينما تَحْضر الأسطورةُ الصهيونية «أرضٌ بلا شعب لشعب بلا أرض» من أجل ممارسة التطهير المكاني الإسرائيلي، خَلَقَ اللاجئون الفلسطينيون حلمَ «أرضٍ بلا شعبٍ للاجئين بلا أرض.» فهؤلاء، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأمثالهم في الشتات، أشدُّ تعلُّقًا بالأرض الفلسطينية منهم بالشعب الفلسطيني ففي المقابلات الميدانية مع بعض اللاجئين يُصرُّ هؤلاء على الحديث عن الأملاك، والأرض، والبحر المتوسط، والمسجد الأقصى، وكنيسة دير برعم، إلخ، ويتفادَوْن الإجابةَ عن السؤال عن الطريقة التي سيعيشون بها ومع مَنْ سيعيشون. أنا هنا لا أوحي بصعوبة العيش بين الفلسطينيين العائدين وجيرانهم اليهود، ولكنّني أشير إلى ضرورة التفكير في العودة ليس بمعناها الجغرافي فقط بل بمعناها المجتمعي أيضًا.

بيروت

---

١ ـ قام بعضُ الفلسطينيين في الخارج بتثبيت أقدامهم في فلسطين، وذلك عن طريق شراء أو بناء بيوت أو شققٍ للعطلات، وراح آخرون يبنون لعائلاتهم التي صمدتْ في فلسطين أنظرْ إلى تقرير المجلس الفلسطيني للبناء في PCBS Existing Building Survey ودراسة «Expenditure and Consumption Levels»، مع تقدير التحويلات الفردية من الشتات نحو البناء الخاص في فلسطين بحوالى ١٦٩,٥ مليون دولار أميركي سنة ١٩٩٦، و١٩٧,١ مليون دولار أميركي سنة ١٩٩٧: Sari Hanafi, "Contribution de la diaspora palestinienne à l'économie des Territoires: investissement et philanthropie," in **Maghreb-Machrek**, no. 161, Novembre 1998.